فوق الطاولة

يونس خلف

الزراعة ليست أمطاراً وبذاراً..!

لعل أصل الحكاية في مفهوم الأمن الغذائي أنه يستند إلى أعمدة أساسية في مقدمتها الوسائل والأمن والأمان وإنتاج أو شراء الأغذية التي نحتاجها، فالحصول على الغذاء يشمل الكثير من الخطوات، وعلينا أن نفهم من أين يجب أن يكون غذاؤنا ونحقق أمننا الغذائي بأيدينا، ولا شك أن المواطن السوري أصبح يدرك التداعيات والمنعكسات السلبية للحرب على سورية والحصار الجائر وتأثيره في الاقتصاد الوطني، وقد عانى الجميع بشكل خاص من الحياة المعيشية الصعبة. والأمر الذي تسبب في تفاقم الوضع هو تخريب حقول وخطوط نقل النفط والمشتقات ما كرس نقصاً في العائد الأساسي الناجم عن تصدير النفط والتخريب الممنهج للمرافق الخدمية من كهرباء وصحة واتصالات ونقل وتدمير المصانع الأساسية التي تصنع السلع والمنتجات المهمة والأساسية، كل ذلك أفرز مجموعة من التحديات التي كان لها الأثر السلبي المباشر في الوضع الاقتصادي وتراجع الأداء والتأثير في مستوى معيشة المواطنين.

لذلك فمن الطبيعي أن نشهد تغييرات على مستوى الفقر والاحتياجات الإنسانية والحالة الصحية العامة والخدمات العامة كلها، ومن الطبيعي أن تؤدي هذه الحرب العدوانية وتداعياتها إلى تزايد معدلات الفقر نتيجة توقف عدد كبير من المنشآت الاقتصادية عن العمل وتوقف معظم المشاريع التي كانت تقوم بها الدولة لتحسين الواقع المعيشي، إضافة إلى تزايد أعداد المهجرين داخلياً وخارجياً وتخلخل التوزع السكاني وفقدان مصادر العيش وخاصة الزراعية بفعل ما تقوم به المجموعات الإرهابية المسلحة، إزاء ما تقدم عندما يكون التفكير بالخطوة الأولى لمواجهة هذا الواقع، فإن المسألة الأولى التي تتصدر أولويات العمل هي الزراعة لأن أكثر من ٦٠ بالمئة هو مجتمع يعتمد على الزراعة، فالزراعة تمتص أيادي عاملة كثيرة، كما أن الاهتمام بالزراعة مجال مباشر للتعامل مع قضية البطالة، ولكن لا نستطيع أن نتحدث عن الزراعة فقط أرض ومطر وخدمات زراعية، ولا يمكن للمزارع أن يعيش في هذه الأرض، ولا توجد خدمات أخرى محيطة بها متعلقة بحياته اليومية من التعليم إلى الطرق إلى الخدمات الأخرى المطلوبة، وهذا يمكن أن يتحقق من خلال زراعة الأرض بالعلم أولاً قبل زراعتها بالأشجار والمحاصيل الأخرى لتكون الزراعة خندق مواجهة متيناً.

تشميل قروض شراء الجرارات والعزّاقات الزراعية ببرنامج دعم أسعار الفائدة

فياض لـ«الوطن»: دراسة لرفع نسبة دعم أسعار الفائدة عن الـ٧ بالمئة

الوطن

أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية يوم أمس برنامج دعم أسعار فائدة القروض الجديدة بكل أحجامها وملحقاتها، بمقدار ٧ بالمئة من نسبة الفائدة التي يحددها المصرف الزراعي التعاوني على القروض الممنوحة للغاية المذكورة.

وأشارت الوزارة إلى أن هذا البرنامج يستهدف الفلاحين والمزارعين الذين ترد طلباتهم عن طريق الاتحاد العام للفلاحين واتحاد الغرف الزراعية، حيث يطلب من الفلاح أو المزارع وثيقة انتساب لأحد الاتحادات التي تعنى بالشأن الزراعي، أو وثيقة تنظيم زراعي من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وإرفاقها بوثيقة ملكية حيازة زراعية، إضافة إلى فواتير الشراء أو عروض أسعار الجرارات والعزاقات الزراعية حسب نظام عمليات المصرف وتعليماته التنفيذية.

مدير هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات نائر فياض، أوضح في تصريح لـ«الوطن» أن هذا البرنامج جاء بعد اجتماعات عدة مع الاختصاصيين في وزارتي الزراعة والاقتصاد وفي المصارف، وذلك لدعم أسعار فائدة هذه القروض، ويشترط أن يشتري المزارع أو الفلاح هذه الجرارات والعزّاقات من السوق المحلية حصراً وليس عن طريق الاستيراد، لافتاً إلى أن الهدف من هذا القرار ليس ملكية هذه الآليات وإنما التسهيل للاستثمار الزراعي ولدعم هذا القطاع وتحسين الوضع الزراعي في سورية، حتى وإن كان المقترض يملك حيازة زراعية صغيرة فقط، مؤكداً ضرورة دعم الفلاحين لشراء مثل هذه الآليات في ظل ارتفاع أسعارها.

وفي السياق، أشار فياض إلى أن هذا البرنامج ليس له مدة محددة وإنما سار بشكل دائم، حيث سيتم تجديده سنوياً، وسيخصص له كتلة مالية من وزارة المالية.

وأكد مدير الهيئة ورود الكثير من المطالبات برفع نسب دعم الفائدة عن ٧ بالمئة، وخاصة أن البرنامج صدر للمرة الأولى في عام ٢٠١٩ عندما كانت نسبة فائدة المصارف تتراوح من ١١-١٤ بالمئة، أما اليوم فقد رفعت المصارف نسبة الفائدة على القروض التي تمنحها، كاشفاً عن وجود دراسة لرفع نسبة دعم أسعار الفائدة، ومن الممكن البت فيه في حال توافرت الكتلة المالية اللازمة لذلك، علماً أن هذا القرار وإن صدر سيصدر عن رئاسة مجلس الوزراء.

ومن جهة أخرى، أشار فياض إلى أن دعم أسعار الفائدة يشمل ٣٧ برنامجاً خلال السنوات الماضية، في قطاعي الصناعة والزراعة، وقد وصلت مبالغ الدعم إلى نحو ١٠ مليارات ليرة منذ إطلاق البرنامج وحتى تاريخه.

هل ستؤدي الأسعار المرتفعة إلى «رمضان» دون طقوس؟

عربش لـ«الوطن»: أصبحت عبئاً على السوريين فوجبة الإفطار تكلّف ٢٠٠ ألف ليرة بالحد الأدنى

اكريّم لـ«الوطن»: لن تحرم السوريين منها وإنما ستخففها وقد تساعد مبادرات التجار بالتخفيف من أثر الأزمة الاقتصادية

جلنار العلي

ربما باتت الظروف الاقتصادية الحالية والارتفاعات الكبيرة بأسعار السلع الغذائية تمنع السوريين من استقبال شهر رمضان باللفة ذاتها التي كانت تنتابهم في السنوات الماضية، فهل ستبقى العزايم والسكب الرمضانية والصدقات كما كانت في السابق، أم إن السوري أصبح يفكر في تأمين تكاليف إفطار أفراد عائلته فقط؟

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور شفيق عربش، اعتبر في تصريح لـ«الوطن» أن الأغلبية العظمى من السوريين أصبحت غير قادرة على القيام بهذه الطقوس، وذلك بسبب الارتفاع الكبير للأسعار والظروف الاقتصادية الحالية، فهي بدأت بالتلاشي شيئاً فشيئاً منذ عدة سنوات، باستثناء بعض الحالات القليلة في الأرياف، فاليوم لم يعد بإمكان ربة المنزل أن تطهو الطبخات «المعتبرة» على حد تعبيره كي تسكب منها للجيران، متابعاً: «كان السوريون ينتظرون قدوم شهر رمضان للقيام بمثل هذه الطقوس، أما اليوم فقد أصبح ذلك عبئاً على النسبة الكبيرة منهم».

وفي حسبة بسيطة أجراها الدكتور عربش، أكد أن وجبة الإفطار لأسرة مكونة من ٥ أشخاص أصبحت تكلفتها تصل إلى ٣٠٠ ألف ليرة بالحد الأدنى، أي إن ذلك أصبح يكلف شهرياً نحو ٩ ملايين ليرة، ولكن لا يستطيع المواطن إعداد مثل هذه الوجبة بشكل يومي، مؤكداً أنه في حال تناولت الأسرة وجبة فول أو فتة فقط على الإفطار، وسندويشة لبنة أو جبنة على السحور لكل فرد من أفرادها بشكل يومي، فإنها ستحتاج خلال شهر رمضان إلى ٢,٥ مليون ليرة، فكيلو اللبنة يصل إلى نحو ٣٥ ألف ليرة، وكيلو الجبنة بـ٧٠ ألف ليرة، وكيلو الفول بـ١٨ألف ليرة وكذلك الأمر بالنسبة لكيلو الحمص، ناهيك عن الزيت وغير ذلك من المواد.

وأشار عربش إلى أن الجار كان في السابق يسكب من طبخته لجاره كي يتشارك الجوار فيما يأكلون ولإحداث تنوع غذائي على الموائد الرمضانية، وكانت تحدث بين أبناء الحي الواحد أي الذين يتشاركون الطبقة الاجتماعية نفسها، وكان الكثير من السوريين يقدمون مساعدة للفقراء الذين يطرقون أبوابهم بعد مضي نحو نصف ساعة من الإفطار لإطعامهم مما تبقى من طبخاتهم، ولكن حتى هذه الظاهرة أصبحت غير موجودة اليوم، أي إن فعل الخير خلال شهر رمضان أصبح أمراً صعباً لأنه يحتاج قدرة كبيرة وملاءة مالية باتت غير موجودة سوى عند نطاق ضيق من الناس.

وفي سياق متصل، أكد عربش أن الكثير من السوريين يضطرون خلال شهر رمضان إلى بيع بعض مما يمتلكونه من الذهب في حال توفره للتمكن من تأمين متطلبات شهر رمضان.

عضو غرفة تجارة دمشق ياسر اكريّم، رأى في تصريحه لـ«الوطن» أن ارتفاع الأسعار لن يحرم السوريين من القيام بالطقوس الرمضانية وإنما سيخفف منها، فقد أصبحت العزائم تقام بالحد الأدنى مقارنة بما كانت عليه قبل عدة سنوات، موضحاً أن وجبة الإفطار أصبحت تكلف ٥٠ ألف ليرة للشخص الواحد في حال كانت الوجبة كاملة لا ينقصها أي مكون غذائي، ولكن هذه التكلفة لا يدفعها كل المواطنين لأن الكثير من الأسر أصبحت تعتمد على الوجبات التي تفتقر للحم أو السمن وغير ذلك من المكونات ذات الأسعار المرتفعة بالنسبة لهم.

وأشاد اكريم بالمبادرات التي قام بها بعض التجار هذا العام قبيل شهر رمضان كالبيع بأسعار مخفضة وأسواق الخير وغير ذلك والتي ستساهم بشكل كبير بالتخفيف من أثر الأزمة الاقتصادية الحادة التي يمر بها السوريون.

> حبزه: تكلفة طبخات «اللبن» تصل إلى ٥٠٠ ألف ليرة.. والأسواق شهدت ارتفاعاً بالأسعار

من ناحيته، اتفق أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزه، مع الدكتور عربش من ناحية أن السوريين أصبحوا عاجزين عن القيام بالطقوس الرمضانية نتيجة للظروف القاهرة، فعلى سبيل المثال أصبحت وجبة الإفطار التي اعتاد الصائمون تناولها في أول يوم من شهر رمضان والتي يعد اللبن مادة أساسية فيها تكلف نحو ٥٠٠ ألف ليرة، وهذا الأمر يشكل عبئاً كبيراً على الكثير منهم.

وأكد حبزه أن الكثير من الأسر لن تستفيد من السلة الغذائية التي طرحتها مؤسسة السورية للتجارة وذلك لعدم قدرتهم على شرائها على اعتبار أن سعرها يعد مرتفعاً قياساً بالأجور، لافتاً إلى أن الأسواق تشهد خلال شهر رمضان ارتفاعاً بأسعار بعض السلع الغذائية كالأجبان والألبان والأرز.

القطاع الصناعي يتصدر بنسبة ٩٣ بالمئة من قيمة التداولات

٤٢٣ مليار ليرة حجم التداول في سوق دمشق للأوراق المالية خلال شباط

الوطن

كشف تقرير التداول لشهر شباط ٢٠٢٤ الصادر عن سوق دمشق للأوراق المالية أنه بلغ حجم التداول (مع الصفقات الضخمة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال شهر شباط ما يقرب من (٣٢) مليون سهم، بقيمة إجمالية مقدارها (٤٢٣,١) مليار ليرة سورية موزعة على (٨,٧٥٣) صفقة، مقارنة مع حجم تداول (٩) ملايين سهم في شهر كانون الثاني، بقيمة إجمالية مقدارها (٣٧) مليار ليرة سورية موزعة على (٩,١١٣) صفقة.

وأشار التقرير الشهري للسوق أنه تم تنفيذ (٤) صفقات ضخمة في شهر شباط بحجم تداول يبلغ (٢٦,١) مليون سهم وبقيمة إجمالية تقرب من (٣٩٦) مليار ليرة سورية.

على حين تم تنفيذ (٢٠) صفقة ضخمة في شهر كانون الثاني بحجم تداول يبلغ (٢) مليون سهم وبقيمة إجمالية تقرب من (٧) مليارات ليرة سورية.

ولفت السوق إلى أنه أغلق مؤشر الأسهم المثقل بالقيمة السوقية DWX لشهر شباط على (٨٠,٢٢٠) نقطة مرتفعاً بنحو (٢٣٨٧) نقطة عن شهر كانون الثاني، أي بتغير نسبته (٣,١ بالمئة).

بينما أغلق مؤشر الأسهم القيادية المثقل بالأسهم الحرة DLX لشهر شباط على (١١,٠٦٧) نقطة منخفضاً بنحو (٤٣٤) نقطة عن شهر كانون الثاني ٢٠٢٤، أي بتغير نسبته (٣٨ بالمئة).

كما بلغ متوسط حجم التداول في الجلسة الواحدة خلال شهر شباط ما يقرب من (٢) مليون سهم في الجلسة الواحدة وبمتوسط قيمة تداول نحو (٢٠,١) مليار ليرة سورية في الجلسة الواحدة، وذلك على مدى (٢١) جلسة تداول خلال هذا الشهر، مقارنة مع (٢٢) جلسة في شهر كانون الثاني ومتوسط حجم تداول (٤٠٠,٣ ألف) سهم في الجلسة الواحدة ومتوسط قيمة تداول نحو (٢) مليار ليرة سورية في الجلسة الواحدة تقريباً.

ووفقاً لتقرير سوق دمشق فقد تصدر القطاع الصناعي المرتبة الأولى بقيمة تداول مقدارها نحو (٣٩٤) مليار ليرة سورية أي ما نسبته (٩٣ بالمئة) من القيمة الإجمالية للتداول خلال الشهر.

بريق الذهب يزداد محلياً مع ارتفاعه عالمياً إلى مستوى قياسي

الوطن

ارتفع سعر الذهب في السوق المحلية ٨ آلاف ليرة سورية للغرام الواحد عيار ٢١ قيراطاً.

وحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق أمس سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعر مبيع ٨٦٥٠٠٠ ليرة، وسعر شراء ٨٦٤٠٠٠ ليرة، على حين سجل غرام الذهب عيار ١٨ سعر مبيع ٧٤١٤٢٩ ليرة وسعر شراء ٧٤٠٤٢٩ ليرة، وحددت الجمعية سعر مبيع الأونصة عيار ٩٩٥ بـ٣٢ مليون ليرة، وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار ٢١ بـ٧ ملايين و٢٥٠ ألف ليرة.

وارتفعت أسعار الذهب عالمياً إلى مستوى قياسي آخر، وحققت العقود الآجلة للذهب مكاسب للأسبوع الثالث على التوالي حيث بلغت هذا الأسبوع أكثر من ٤ بالمئة.

وارتفعت العقود الآجلة للذهب (تسليم نيسان) بنسبة ٠,٩٥ بالمئة تقريباً عند التسوية أو بنحو ٢٠,٣ دولاراً، لتغلق عند ٢١٨٥,٥ دولاراً للأونصة.

وانخفض مؤشر الدولار ٠,١ بالمئة، ما يجعل الذهب أرخص بالنسبة للمشترين الأجانب، في حين انخفض العائد على سندات الخزانة الأميركية لأجل ١٠ سنوات إلى أدنى مستوى في أكثر من شهر.

وبدأ الذهب مسيرته القياسية يوم الثلاثاء عندما تجاوز ذروته في كانون الأول، مدعوماً في المقام الأول بتزايد المؤشرات على جاذبيته التقليدية كملاذ آمن.

وتراجعت الفضة في المعاملات الفورية ٠,٣ بالمئة إلى ٢٤,٢٥ دولاراً، على حين نزل البلاتين ٠,٩ بالمئة إلى ٩١٠,١٠ دولارات للأونصة، وخسر البلاديوم ١,٨ بالمئة إلى ١٠١٥,٥٠ دولاراً.

حماية المستهلك تعتمد خطتها لشهر رمضان

أمين سر الجمعية لـ«الوطن»: المواد متوافرة بشكل كبير لكن الأسعار مرتفعة بشكل لافت

هناء غانم

أكد أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزة، أن الجمعية اعتمدت خطتها لشهر رمضان المبارك من حيث الرقابة على الأسواق وإجراءات التوعية للمستهلك ورصد ومراقبة مؤشر أسعار السلع

وفي تصريحه لـ«الوطن» أضاف حبزة: إن الخطة تتكون من عدة محاور أهمها رقابي وتوعوي وتحذيري، مشيراً إلى أن توفر السلع في الأسواق بكميات كافية وبأسعار مقبولة يعتبر من أولويات الخطة لافتاً إلى أنه يتم العمل على تقييم الأسعار ومقارنتها مع الأسعار بالدول العربية خاصة أن سورية هي نائب رئيس الاتحاد العربي للمستهلك، وخصوصية شهر رمضان لهذا العام أنه يتصادف مع يوم المستهلك العالمي.

وقال: من خلال جولاتنا على الأسواق لمسنا وجود تقارب في الأسعار مقارنة بين سورية وغيرها من الدول علماً أن هناك أسعاراً أدنى من أسعارنا لكن موضوع تدني الدخل في سورية هو المشكلة الحقيقية في ظل الارتفاع العالمي للأسعار، وبالعودة إلى خطة الجمعية أضاف: إن هناك تواصلاً مستمراً مع التجار مع التأكيد على أن يكون هناك مساهمة وتخفيضات أكبر في الأسواق الخيرية، كما تم التواصل مع السورية للتجارة لطرح سلل غذائية خلال شهر رمضان وكان هناك استجابات من الجهات المعنية.

وأشار إلى أن الجمعية قامت بجولات على الأسواق لمتابعة انسيابية المواد والسلع وتبين أن المواد متوافرة بشكل كبير هذا العام ولكن الأسعار المطروحة للأسف مرتفعة بشكل لافت، حيث تم رصد أسعار بعض المواد المطلوبة خلال الشهر الفضيل على سبيل المثال (التمر) فإن سعره مرتفع جداً ويتراوح بين ٤٠ إلى ١٥٠ ألف للكغ وبعضها من جهة أخرى أشار حبزة إلى أهمية توعية المستهلك وتحذيره وكان لنا جولات في الريف والمدينة وتم تأكيد ضرورة الابتعاد عن المواد المكشوفة وغير الصحية خاصة في ظل ارتفاع أسعار الدواء لافتاً إلى أنه تم التنسيق مع وزارة الصحة لتقوم بتكليف من تراه من المديرين لإلقاء محاضرة حول الصحة ونظافة الغذاء كما حذر حبزة من بعض المواد الأخرى مثل الجبنة الناعمة التي لا يعرف مصدرها كذلك (المعروك) الذي يجب تشديد الرقابة عليه من الجهات الرقابية التموينية ومن الجهات الصحية على البسطات وكمجتمع أهلي قامت الجمعية بمراسلة الجميع لرصد الأسعار.

وطالب الجهات الوصائية أن تصدر قرارات لمصلحة المواطن الذي لم يعد يملك القدرة على الأكل والشرب، لكن نطمح أن تكون الأسعار ضمن الإمكانات المادية للمواطن خاصة أن القدرة الشرائية منخفضة نتيجة انخفاض الدخل ونأمل أن ينعكس استقرار سعر الصرف إيجاباً على انخفاض الأسعار في رمضان واستقرارها.

وطريقة التعامل مع ذلك خلال الشهر الفضيل وخاصة أن هناك مشروبات رمضان (أشكال وألوان) غير معروفة المصدر وقد تكون المياه ملوثة ولا يعرف مدى صلاحيتها للاستهلاك البشري، والتأكد من مدى صحة المواد والسلع وأوزانها الحقيقية..